اثر العدالة الانتقالية في تعزيز الديمقراطية الناشئة: دراسة قانونية لحالة العراق

م.م جيان باهل جدعان

كلية التقانات - جامعة القادسية

ترتبط العدالة الانتقالية والديمقراطية ارتباطًا وثيقًا ، لكن هذه العلاقة قد تكون مشحونة ومعقدة، ولا مثال على ذلك ابرز من حالة العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، بالرغم من قيام الحكومة بعد عام 2003 بمجموعة من مبادرات العدالة الانتقالية، كمحاكمة كبار رموز النظام السابق واعدامهم، وتعويض المتضريين، وسلسلة من مؤتمرات المصالحة. ومع ذلك ، لم تتجذر الديمقراطية بشكل كامل وما زال العنف يمس العديد من أجزاء البلد على أساس متفرق ومتجدد. لذل فان الفرضية هنا أن التحولات السياسية تأخذ البلدان نحو الديمقراطية، لكن حال الديمقراطية في الواقع المقارن قد تبدو بعيدة تمامًا وفي حالات أخرى لا تلوح في الأفق حتى، وان بلدان ما يسمى بالربيع العربي تعكس هذه الرؤيا. وبالتالي قد تكون التحولات والديمقراطية أكثر عرضة للتوتر منها للتناغم.

ولكن مع ذلك فان هذا البحث يذهب الى إمكانية تغيير هذه الفرضية بمجموعة من المبادرات القانونية الهادفة إلى تغيير بنية المجتمع - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر - احترام الدستور وسيادته، ونزاهة الانتخابات، وتطوير نظام قضائي مستقل، هذه الاصلاحات على الأرجح أكثر من مجرد جهود رمزية للإسهام في ترسيخ الديمقراطية على المدى الطويل بل هي ضمان من تفتت الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وذلك فإن هذه الاصلاحات الهيكلية لها أكبر الإمكانيات لتحويل المجتمع إلى ديمقراطية حقيقية في ظل سيادة القانون، وعليه فان هذه الدراسة تقدم خارطة طريق للتقدم التدريجي نحو سيادة القانون.